

"دعم الدور القيادي للنساء داخل مجالس الهيئات المحلية"

مقدمة:

انطلاقاً من الأهداف الاستراتيجية للمبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح" في المساهمة في التأثير على مستوى السياسات والتشريعات بما يضمن حمايتها للحقوق المدنية والاجتماعية لجميع الفئات، والتزامها بمبادئ الحكم الصالح. التأمّت جلسة السياسات بين القيادات النسوية السياسية والمجتمعية وفئة الشباب مع أعضاء اللجنة القانونية في المجلس التشريعي بهدف عرض موقف القيادات النسوية والشباب من قانون انتخابات مجالس الهيئات المحلية بما يتعلق بخفض سن الترشح من 25 سنة إلى 21 سنة ونظام القوائم الانتخابية الفلسطينية باتجاه مشاركة أوسع تضمن تمثيل النساء والشباب داخل مجالس الهيئات المحلية بعيداً عن الفئوية والحزبية، بالإضافة إلى طرح آليات تعزيز دور عضوات مجالس الهيئات المحلية من خلال الاتصال والتواصل مع ممثلي الفصائل الفلسطينية.

التجربة المغربية والتونسية

المغرب: حدد القانون سن الترشح بـ 23 عاماً للبرلمان حيث تجري الانتخابات للبرلمان 305 ضمن قوائم حزبية، أو ائتلافية في 92 دائرة و انتخاب 90 مقعداً في القائمة الوطنية (60 مقعد للنساء و 30 مقعد للشباب الذين تقل اعمارهم عن 40 عاماً) على أساس التمثيل النسبي الكامل ونظام أكبر البواقي.

تونس: سن الترشح للانتخابات البرلمانية 23 عاماً. أما سن الترشح للانتخابات البلدية والجهوية 20 عاماً وأن تقدم الترشيحات لعضوية المجالس البلدية والجهوية على أساس مبدأ التنافس بين النساء والرجال وقاعدة التناوب داخل القائمة، كما تقدم الترشيحات على أساس التنافس بين النساء والرجال في رئاسة القوائم الحزبية والائتلافية في أكثر من دائرة، ويتعين على كل قائمة ان تضم مترشحة أو مترشح لا يزيد سنة عن 35 عاماً من بين الثلاثة الأوائل، ولا تقبل القائمة التي لا تحترم هذه الشروط، ويتم توزيع المقاعد على أساس التمثيل النسبي الكامل وطريقة أكبر البواقي.

النقاش: الإطار العام

- الانتخابات المحلية:
- استحقاق وطني هام، وأن تجري في الضفة الغربية وقطاع غزة بالتزامن. مع الإشارة إلى أن قانون الانتخابات المحلية الذي أقر في جلسة المجلس التشريعي عام 96، أكد على إجراء الانتخابات وفق نظام الأغلبية، وأن رئيس المجلس البلدي بمعزل عن انتخابات المجلس ذاته، في حين جرى تعديل على هذا القانون في العام 2004، أكد على أن انتخاب الرئيس يتم من قبل أعضاء المجلس البلدي المنتخب.

- **نظام الكوتا:** * مشاركة المرأة في الانتخابات ضمن نظام الكوتا، بحيث يخصص مقعدان للنساء في كل هيئة محلية. * ووجوب تمثيل المرأة في جميع مراكز صنع القرار بما لا يقل عن 50%. * أن تكون هناك نسبة حسم تعكس قبول الشارع للمرشح. * دعم الشباب في خوض العمل السياسي، ورفع تمثيلهن في الكوتا إلى 30%. * أن تكون النساء على رأس القوائم الانتخابية. * أن تتمثل المرأة في أي انتخابات إلى جانب الرجل وندا له ضمن قائمة مندمجة وليست مستقلة على أساس الكوتا. * السعي إلى نظام التمثيل النسبي الكامل في الانتخابات القادمة، باعتباره سيضمن مكانة جيدة للمرأة. علما بأن بعض المجالس المحلية، أبدعت فيها النساء، ما يستوجب تسليط الضوء على إبداعاتهن، وعلى ما حققته من نجاحات. * عدم التركيز على الشكليات وإعطاء المرأة دورها الذي تستحق، مع التحفظ على دور القوى السياسية في هذا الشأن. * تعزيز الدور القيادي للعضوات في الفصائل المختلفة، ليس في مواجهة الاحتلال فقط، بل في بناء مجتمعها أيضا.
- **قانون الانتخابات:** في آب 2005، أقر المجلس التشريعي، قانون الانتخابات رقم 10 لسنة 2005، معتمدا نظام التمثيل النسبي، بحيث تتضمن القوائم مرشحات في المقاعد الخمسة الأولى من كل قائمة. في حين، أن قانون الانتخابات الحالي يتيح لمعظم الهيئات المحلية إجراء تغييرات في توزيع المناصب.
- **سن الترشح:** تحديد سن 25 للترشح للانتخابات العامة، وفق قانون الانتخاب. علما بأن لجنة الانتخابات خلال العام المنصرم بمسودة تعديلات كان جوهرها تخفيض نسبة الحسم من 8% إلى 5%. ومنع ترشح أقارب من الدرجة الأولى في انتخابات المجالس المحلية يمنع الفساد، ويحقق آلية دمج النساء. اعتبار الخبرة شيء أساسي لدى الحديث عن خفض سن الترشح لدى المرشحين للانتخابات. والتنوع في الخبرات، والمزج بين خبرات الجيل القديم وجيل الشباب، وتخفيض سن الترشح إلى 21 عاما.
- **دور الإعلام:** تفعيل دور الاعلام في تسليط الضوء على قضايا المرأة وتعزيز دورها القيادي، والتأكيد على تضمين منهاج الحكم المحلي في الجامعات، ورفع وعي وثقافة الناخبين بحرية الاختيار، والتداول السلمي للسلطة. علما بأن الاعلام المحلي في واقعه الحالي ضعيف جدا ومقصر في مواكبة المرأة وقضاياها، ويساهم في تغييب دورها القيادي.
- **دور الشباب:** الشباب مغيبون في جميع دوائر النظام السياسي الفلسطيني، حيث أن نسبتهم في قطاع الخدمة العامة لا تتجاوز ال: 0,50%. ومن حق الشباب المطالبة بدور وتمثيل سياسيين في أحزابهم وفصائلهم السياسية. ووضع برامج تأهيلية للشباب، لتمكينهم من الوصول إلى مراكز صنع القرار سواء في المجالس المحلية، أو في انتخابات المجلس التشريعي. فيما الأحزاب السياسية مطالبة بتعزيز الديمقراطية الداخلية، لأن ذلك يقوي دور الشباب، وكذلك الأحزاب ذاتها. فالتغيير يقع فقط على عاتق الشباب باعتبارهم على الدوام رواد التغيير. وبالتالي يجب العمل على الفكر وليس على الأشخاص. والدعوة إلى حراك سياسي واجتماعي شامل يضمن انخراط الشباب ومساهماتهم الفاعلة فيه. انتقاد سياسة الحكومة اتجاه تقوية دور النساء، في حين أن المجلس التشريعي معطل، بينما لا تقوم الأحزاب بأي دور اتجاه الشباب.

- تأثير الانقسام: اقتصر الانتخابات في الضفة الغربية فقط، سيعزز الانقسام، وإجراءها في غزة سيحسمها لصالح الجهة المسيطرة على القطاع الآن.
- المجتمع المحلي: يجب أن يختار بنفسه رئيس المجلس المحلي، وليس أعضاء المجلس المنتخبين.
- التأكيد على أهمية اللقاءات وديمومتها والتواصل المستمر بين ممثلي الفصائل والعضوات، بما يعزز دور المرأة ويقوي دورها داخل المجالس المحلية.
- مؤسسات المجتمع المدني: تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في موضوعي التوعية والتنقيف للمجتمع، أفرادا وجماعات، في أهمية الانتخابات والتداول السلمي للسلطة.

التوصيات

أولاً: ترشح الأقارب :

- الضغط باتجاه منع ترشح أقارب من الدرجة الأولى في نفس القائمة، ما يؤثر على آلية صنع القرار فيما بعد، ويعتبر معوقاً أساسياً أمام النساء في دمجهم بآليات اتخاذ القرار، لكن ما هو قائم حالياً يعزز الفئوية.
- ضمان تحقيق الديمقراطية وانخراط النساء في المشاركة بصنع القرار.

ثانياً: خفض سن الترشح:

- اعتبار الخبرة شيء أساسي لدى الحديث عن خفض سن الترشح لدى المرشحين للانتخابات.
- التأكيد على التنوع في الخبرات، والمزج بين خبرات الجيل القديم وجيل الشباب.

ثالثاً: الكوتا النسائية:

- التأكيد على موضوع الكوتا النسائية، بحيث تشتمل كل قائمة على ما لا يقل عن 30% منها من النساء، وإقرار ذلك استناداً إلى قرارات المجلس المركزي الأخيرة.
- وجوب تمثيل المرأة في جميع مراكز صنع القرار بما لا يقل عن 50%.
- أن تكون هناك نسبة حسم تعكس قبول الشارع للمرشح.
- ودعم الشبابات في خوض العمل السياسي، وأن تكون النساء على رأس القوائم الانتخابية.

رابعاً: المناهج التعليمية: التأكيد على المطالبة بتضمين منهاج الحكم المحلي في الجامعات الفلسطينية على نحو إلزامي.

خامساً: وسائل الاعلام: العمل على تفعيل دور وسائل الاعلام المختلفة في تسليط الضوء، على دور النساء داخل الهيئات المحلية، بما يساهم في تغيير الصورة النمطية عن المرأة، ويعزز دور العضوات القياديات من مختلف الفصائل.

سادسا: ثقافة الناخبين: رفع وعي الناخبين بحرية الاختيار والتداول السلمي للسلطة. وزيادة المشاركة في الاقتراع.

سابعا: القائمة المفتوحة: العمل بنظام القائمة المفتوحة، بما يحقق حرية الاختيار من ضمن القائمة وليس الانفراد بمن يتأس تلك الطواقم، وإتاحة الفرصة أمام لحرية الاختيار، بما في ذلك النساء من ضمن القوائم.